الدول العربية المحافظة لا تريد للاحداث الحساسة التي هيّجت الرأي العام ضد الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما من الدول الغربية، ان تدفع هذه الانظمة الى اتخاذ مواقف معادية للغرب الامبريالي. كما كان واضحاً، ايضاً، ان الانظمة المحافظة لا تريد ان يدفعها امتنان الرأي العام لمواقف الدعم والتأييد التي ابداها الاتحاد السوفياتي وبقية دول المنظومة الاشتراكية ازاء العرب الى التخلي عن موقفها السلبي تجاه دول هذه المنظومة. وفي صلب ذلك، كانت مسألة وقف ضخ النفط ومسألة سحب الارصدة هما الاشد حساسية بين المسائل الأخرى كافة.

ومهما يكن من أمر، فان المؤتمر الموعود عقد في الكويت، في ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وافتتحه وزير خارجية الكويت بكلمة حلّل فيها اهداف العدوان الاسرائيلي دون ان يتطرق الى دور بريطانيا والولايات المتحدة، بل دون أي يجيء الى ذكر اسميهما على أي نحو. وقد افصح الوزير الكويتي عن الموقف المحافظ ضد المطالب الثورية المتعددة، حين حث على ان «يكون عملنا مدروساً يعالج كافة الاحتمالات التي قد تأتي بتأثيرات معاكسة لخط سيرنا»[٣٩]. وبافتتاح كهذا، وباشارات كهذه، بدا واضحاً ان انظمة الدول المحافظة سوف تتمترس عند موقفها الذي لم تكن بياناتها العلنية تجرؤ على الافصاح عنه، صراحة، ضد مطالبة العراق ومصر وسوريا والجزائر و م.ت.ف. بايقاف ضخ النفط وسحب الارصدة واتخاذ مواقف حاسمة في مواجهة الدول الغربية المؤيدة للعدوان.

وعلى هامش المؤتمر، وفي أيام الاتصالات من اجل عقده، كان المتحدثون باسم الانظمة المحافظة يمهدون للافصاح عن موقفهم الحقيقي، وذلك باكثارهم من التحدث عن الاضرار التي يتعرض لها العرب حين يوقفون الضخ، ثم وهم يعرضون بديلاً لذلك وهو استخدام جزء من عائدات بيع النفط لمساعدة الدول العربية التي تضررت بالعدوان وشراء الاسلحة اللازمة لها وانعاش الاقتصاديات العربية عموماً[٤٠]. وفي المقابل، تمسكت دول الجبهة الاخرى بمطالبها. وفي معرض التحدث عن شراء السلاح، أبلغ وزير الخارجية الجزائري الى زملائه ان الاتحاد السوفياتي أبلغ الى الرئيس هواري بومدين، عندما زار موسكو مؤخراً، تعهده تعويض خسارة الدول العربية عن الاسلحة التي فقدتها في الحرب[٤١].

موضوع الارصدة العائدة للدول المنتجة للنفط، المودعة في مصارف الدول الغربية، أثير، هو الآخر، وطالب عدد من الوزراء، واخصهم السوري، بسحب هذه الارصدة؛ غير ان اصحاب الارصدة رفضوا فكرة سحبها، وفشل المؤتمر في التوصل الى قرار بهذا الشأن[٤٢]. وأُثيرت، ايضاً، مسائل الخلافات الثنائية بين عدد من الدول العربية، وكانت أشدها سخونة مسألة الخلاف بين مصر والسعودية بشأن اليمن، كما كانت وساطات عربية نشطت، بعد الحرب، لتسوية هذا الخلاف، الا انها لم تكن قد توصلت، بعد، الى نتائج ملموسة، ولذا لم يقرر المؤتمر شيئاً بشأنها.

ومع بقاء التباين في وجهات النظر المتعددة حول عدد من المسائل المثارة، لم يصدر وزراء الخارجية، في اجتماعهم في الكويت، أية قرارات. اما في الشأن السياسي، وأخصه ما يدور في الامم المتحدة، فقد تقرر ان يستأنفوا المداولة حول الحلول المطروحة في الامم المتحدة، في نيويورك، حيث توجَّب ان يتوجهوا، جميعاً، للاشتراك في المناقشات الجارية هناك. وبغياب أي اتفاق او قرار، تعذر، أيضاً، ان يصدر عن المؤتمر بيان مشترك، واكتفي ببلاغ صحافي اذاعه وزير خارجية البلد المضيف، الذي هو رئيس المؤتمر. وقد ابلغ الوزير الكويتي الى الرأي العام ان الوزراء «تدارسوا جوانب الموضوع واستقر الرأي على استئناف الاجتماع في نيويورك... وان الدول المنتجة للنفط ثابتة على قرارها»[٤٣].